

Distr.: General  
24 February 2006  
Arabic  
Original: English



### بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٨٠ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وفيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين إثيوبيا وإريتريا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بنجاح عقد اجتماع شهود اتفاقي الجزائر ("الشهود") في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في نيويورك وما بذلوه من جهود لتجاوز المآزق الراهن بين إريتريا وإثيوبيا، من أجل تعزيز الاستقرار بين الطرفين وإرساء أسس السلام الدائم في المنطقة.

"ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس والكف عن أي تهديد بالقوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر.

"ويؤكد مجلس الأمن أن الطرفين يتحملان المسؤولية الأولى عن التنفيذ الكامل وغير المشروط والعاجل لاتفاقي الجزائر.

"ويذكر مجلس الأمن بأن الطرفين معا قد اتفقا، بموجب اتفاقي الجزائر، على قبول قرارات تعيين الحدود وترسيمها التي اتخذتها لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا (اللجنة) بوصفها قرارات نهائية وملزمة.

"وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن الجانبين إلى التعاون مع اللجنة من أجل تنفيذ قراراتها دون المزيد من التأخير.

"ويحث مجلس الأمن اللجنة على عقد اجتماع مع الطرفين تحضيراً لاستئناف ترسيم الحدود ويحث الطرفين بقوة على حضور اجتماع اللجنة والتعاون معها والتقيد بالشروط التي تحددها، بغية إتمام عملية ترسيم الحدود بنجاح.



”ويثني مجلس الأمن على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لما تقوم به من دور، ويعرب مرة أخرى عن عميق امتنانه لمساهمة البلدان المساهمة بقوات في عمل البعثة وتفانيها فيه.

”ويطالب مجلس الأمن الطرفين بأن يسمحا للبعثة بالقيام بمهامها دون قيود وأن يوفر لها ما يلزم من فرص الوصول الضرورية والمساعدة والدعم والحماية للقيام بهذه المهام، بما في ذلك المهمة المأذون لها بمساعدة اللجنة في التنفيذ العاجل والمنتظم لقرار تعيين الحدود، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٤٣٠ (٢٠٠٢) و ١٤٦٦ (٢٠٠٣).

”ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم للبعثة والتبرعات للصندوق الاستئماني، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) والمشار إليه في المادة ٤ (١٧) من اتفاق السلام الشامل الذي وقعته حكومتا إثيوبيا وإريتريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، من أجل دعم عملية ترسيم الحدود“.